

Causal Relationship between Remittances and Economic Growth in India: An Empirical Study (1990-2019)

**العلاقة السببية بين تحويلات العاملين بالخارج والنمو الاقتصادي في الهند:
دراسة تجريبية (1990-2019)**

بلقاسم بن علال*

المركز الجامعي نور البشير البيض (الجزائر)
b.benallal@cu-elbayadh.dz

مراد بركات

المركز الجامعي نور البشير البيض (الجزائر)
m.barkat@cu-elbayadh.dz

مزوزي فضيلة

جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)
maz.fadhila@yahoo.com

تاريخ الوصول: 14 / 02 / 2021 تاريخ القبول: 25 / 01 / 2023 تاريخ النشر على الانترنت: 01 / 06 / 2023

ABSTRACT: This study aims to demonstrate the importance of remittances of workers abroad in India and the extent of their impact on economic growth expressed in the GDP growth index, with knowledge of the causal relationship between remittances of workers abroad and the growth of GDP during the period 1990-2019, using econometric tools. The study concluded that there is a very weak correlation of 19% between the two variables, while the causal relationship was in one direction from remittances of workers abroad to GDP growth in India with a very weak effect.

Keywords: Remittances of workers abroad, economic growth, causal relationship, India.

JEL: Classification: F24, F43.

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية تحويلات العاملين بالخارج في الهند ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي المعبر عنه بمؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي، مع معرفة العلاقة السببية بين تحويلات العاملين بالخارج ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2019، وهذا باستخدام أدوات القياس الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى أنه هناك علاقة ارتباط ضعيفة جدا بنسبة 19 % بين المتغيرين، في حين أن العلاقة السببية كانت في اتجاه واحد من تحويلات العاملين بالخارج إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند بنسبة تأثير ضعيفة جدا.

*بلقاسم بن علال

الكلمات الرئيسية: تحويلات العاملين بالخارج، النمو الاقتصادي، العلاقة السببية، الهند.

1. مقدمة:

تعد الهند ثاني أكبر دول العالم بعد الصين وسابع أكبر بلد من حيث المساحة الجغرافية، وبالرغم من أنها حصلت على استقلالها من الاحتلال البريطاني سنة 1946، وبالرغم من امتلاكها على ثروات هائلة، إلا أنها لم تستطع النهوض باقتصادها منذ عقود، لكن مع بداية التسعينيات استيقظت متأخرة لتحقيق أسرع نمو اقتصادي في العالم، حيث أصبح يعتبر الاقتصاد الهندي من بين العشر الأوائل من الاقتصاديات العالمية. هذا التأخر في النهضة الاقتصادية مرده أساسا إلى سياسة حاكمها نيهرو الذي اعتمد على سياسة الاشتراكية (السوق المغلق)، واعتمادها على موارد الدولة في التصنيع لتلبية متطلبات السوق المحلية مع إهمال المنافسة العالمية في الأسواق الخارجية، وظلت هذه السياسة إلى غاية بداية التسعينات من القرن العشرين، وهو ما أدى بعجز الدولة على مسايرة التطورات الاقتصادية الدولية. ففي سنة 1991 شهد الاقتصاد الهندي أكبر هزة له في هذه الفترة حيث تقلص حجم النقد الأجنبي ووصل التضخم إلى معدل قياسي قدره 17%، وهو ما أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعار السلع والخدمات، ومنذ ذلك الحين اعتمدت الهند سياسة الانفتاح الاقتصادي وهو ما أدى بالهند إلى تكوين فريق خاص بإدارة الأزمة الاقتصادية التي أدت في الأخير إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الهندي والتوجه نحو الخارج ما أدى إلى انتعاش القطاع الزراعي والصناعي والخدمي على حد سواء. وتعد التحويلات المالية من أهم عوامل أعمدة الاقتصاد الهندي خاصة تحويلات العاملين بالخارج وهو بتصدير الدول في ذلك، حيث أخذت هذه الظاهرة في النمو المطرد منذ تسعينيات القرن الماضي عموما، ووصلت إلى معدلات قياسية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية والهند خصوصا. ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع سنحاول معالجة الإشكالية التالية: ما هي طبيعة العلاقة السببية بين تحويلات العاملين بالخارج والنمو الاقتصادي في الهند؟ للإجابة على هذه الإشكالية حاولنا وضع الفرضيات التالية:

- ✓ توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من تحويلات العاملين بالخارج ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالهند، والتغيير في تدفق تحويلات العاملين بالخارج كان وراء التغيير في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالهند.
- ✓ توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تحويلات العاملين بالخارج ونمو الناتج المحلي الإجمالي، والتغيير في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند قد يسبب التغيير في تدفق تحويلات العاملين بالخارج على المدى الطويل.
- ✓ عدم وجود أي علاقة سببية بين تحويلات العاملين بالخارج ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالهند.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية تحويلات العاملين بالخارج بالنسبة للاقتصاد الهندي، مع معرفة واقع تحويلات العاملين بالخارج بالهند وأثرها على أداء الاقتصاد الهندي إضافة إلى استخدام أدوات القياس الاقتصادي من أجل معرفة العلاقة السببية بين تحويلات العاملين بالخارج والنمو الاقتصادي في الهند. وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين أساسيين هما، المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الشق النظري للدراسة، كما اعتمدنا على منهج القياس الاقتصادي من أجل معرفة طبيعة العلاقة السببية واتجاهها بين تحويلات العاملين بالخارج ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند خلال الفترة 1990-2019.

2. الدراسات السابقة:

قدمت دراسة (Özcan, 2011)، تحليلاً تجريبياً للعلاقة بين تحويلات العاملين وسعر الصرف الحقيقي في 10 دول نامية، باستخدام اختبارات التكامل المشترك ومقدر FMOLS، حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن التحويلات الدولية لديها القدرة على تعزيز هيكل التصدير لهذه البلدان إذا كانت مدعومة بأدوات سياسية مناسبة، مثل أنظمة التجارة الأكثر تحرراً. في حين أن دراسة (Matteoand & Paterno, 2009) اختبرت ما إذا كانت التدفقات الكبيرة والمنخفضة الدورية من تحويلات العمال تقلل من احتمال انعكاس الحساب الجاري في البلدان المتلقية، على عينة كبيرة من الاقتصاديات الناشئة والنامية، حيث توصلت هذه الدراسة أنه عندما تتجاوز التحويلات 3% من الناتج المحلي الإجمالي، تصبح العلاقة بين انخفاض المخزون من الاحتياطيات الدولية والحساب الجاري عكسية، كما أثبتت نتائج التقدير أن تأثير التحويلات على الحساب الجاري لميزان المدفوعات له سببية. كما أن دراسة (Batu, 2017) التي بحثت في مدى تأثير الناتج المحلي الإجمالي بمختلف صدمات تحويلات العاملين بالخارج على مجموعة كبيرة من البلدان المتلقية، توصلت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لا يستجيب لصدمات التحويلات بنفس القدر بالنسبة للصدمات التكنولوجية المتدفقة، فيما تنبأ نموذج هذه الدراسة بأن التدفقات المؤقتة من تحويلات العاملين في الخارج تؤثر بشكل إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بينما لا تؤثر الزيادة الدائمة في التحويلات على ذلك. من جهة أخرى فإن دراسة (Dorantes & Pozo, 2004) قد اختبرت تأثير تحويلات العاملين على سعر الصرف الحقيقي باستخدام عينة مكونة من 13 دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتم التوصل إلى أن تحويلات العاملين لديها القدرة على فرض تكاليف اقتصادية على قطاع التصدير في البلدان المستقبلية من خلال الحد من قدرته التنافسية الدولية، كما أشارت النتائج المتوصل إليها مخاوف موازية لتلك التي أثارها نماذج المرض الهولندي أو ازدهار الموارد، حيث تؤدي

اكتشافات الموارد إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وتحويل الموارد من قطاعات الاقتصاد المتداولة إلى القطاعات غير المتداولة في الاقتصاد. أما دراسة (Azizi, 2018) بحثت في آثار تحويلات العاملين على رأس المال البشري وعرض العمالة، باستخدام بيانات لعينة من 122 دولة نامية في الفترة من 1990 إلى 2015، وأشارت النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة إلى أن التحويلات تزيد من الإنفاق الصحي للفرد وتحد من انتشار نقص التغذية وعمق العجز الغذائي ومعدل وفيات الأطفال، كما ترفع التحويلات من معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدل إتمام الدراسة والالتحاق بالمدارس الخاصة، وعلى الرغم من عدم وجود فرق في تأثير التحويلات على النتائج الصحية للبنين والبنات، فإن التحويلات تحسن النتائج التعليمية للفتيات أكثر من النتائج التعليمية للبنين، علاوة على ذلك تقلل التحويلات من معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة ولكنها لا تؤثر على معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة.

من خلال تحليل مختلف النتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة، تبين أنها بحثت في مشكلات متعددة ذات صلة بالموضوع الذي نحن بصدد معالجته، فالدراسة الأولى درست العلاقة بين تحويلات العاملين وسعر الصرف الحقيقي في 10 دول نامية. أما الدراسة الثانية تناولت محاولة اختبار ما إذا كانت التدفقات المرتفعة والمنخفضة الدورية لتحويلات العمال تقلل من احتمال انعكاس الحساب الجاري في البلدان المتلقية في مجموعة كبيرة من الاقتصاديات الناشئة والنامية. بينما بحثت الدراسة الثالثة في أثر تدفقات التحويلات العمالية على النمو الاقتصادي. وتناولت الدراسة الرابعة اختبار تأثير تحويلات العاملين على سعر الصرف الحقيقي باستخدام عينة من 13 دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وجاءت الدراسة الخامسة لتدرس أثر تحويلات العمال على رأس المال البشري وعرض العمالة باستخدام بيانات لعينة من 122 دولة نامية. أما بالنسبة لدراستنا فسنحاول البحث عن طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين تحويلات العاملين بالخارج والنمو الاقتصادي في الهند، كون هذه الأخيرة عرفت عدة صدمات في نموها الاقتصادي في فترات سابقة، إلا أنها ومع مرور الوقت أصبحت من أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم، والذي يرجح سببه أغلب الباحثين أنه يرجع لعدة عوامل من بينها تحويلات العاملين بالخارج، وهو ما يقودنا إلى معرفة طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين هذه التحويلات والنمو الاقتصادي في الهند.

3. الإطار النظري للدراسة:

1.3. مفهوم تحويلات العاملين بالخارج:

تغطي تحويلات العمال التحويلات الجارية للمهاجرين الذين يعملون في اقتصادات جديدة ويعتبرون مقيمين هناك (المهاجر هو الشخص الذي يأتي إلى الاقتصاد ويبقى أو من المتوقع أن يبقى لمدة عام أو

أكثر)، وغالبا ما تشمل تحويلات العمال أشخاصا مرتبطين، الأشخاص الذين يعملون ويقيمون في الاقتصادات الجديدة لمدة تقل عن عام يعتبرون غير مقيمين، ومعاملاتهم مناسبة بشكل أساسي لمكون تعويض الموظفين (8, 1993, p. FMI)، ويستخدم BPM5 تعريف "تحويلات العمال" على أنها التحويلات الجارية من دخل العمل من قبل المهاجرين الذين يعملون في اقتصاديات جديدة ويعتبرون مقيمين هناك في قائمة المكونات القياسية لحسابات ميزان المدفوعات، وتم استبدال "تحويلات العاملين" في BPM6 "بالتحويلات الشخصية"، وهو مفهوم أوسع إلى حد ما (UNITED NATIONS, 2011, p. 191). وتشمل محاسبة ميزان المدفوعات في الهند تحويلات العاملين في التحويلات الخاصة، وتمثل التحويلات معاملات أحادية الجانب مثل المنح والهبات وتحويلات المهاجرين عن طريق التحويلات لإعالة الأسرة، وإعادة المدخرات إلى الوطن، وتحويل الموارد المالية والحقيقية المرتبطة بالتغير في وضع الإقامة للمهاجرين، والتحويلات التي لا تنطوي على إيصالات حكومية ويتم تضمين المدفوعات في التحويلات الخاصة، والتحويلات الخاصة التي هي جزء من أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات (Lakshmi, 2010, p. 1). إضافة إلى تحويلات العاملين هناك أسباب أخرى لإرسال التحويلات إلى الخارج تتعلق بالأعمال، بما في ذلك الدفع للموظفين أو الفواتير مع شركاء الشركة الموجودين في بلدان أخرى.

2.3. أهمية تحويلات العاملين بالخارج:

يأتي الاهتمام المتزايد بمسألة تحويلات المهاجرين من إدراك الدور المهم الذي تلعبه في تحسين الظروف الاجتماعية لأسر وعائلات العاملين بالخارج، وفي التنمية الاقتصادية على نطاق أوسع، حيث تعتبر تحويلات العاملين (Turnell & Bradford, 2008, p. 4):

- ✓ مكمل الدخل "البقاء على قيد الحياة"، بالنسبة للعديد من المتلقين، توفر التحويلات الأمن الغذائي والمأوى والملبس والاحتياجات الأساسية الأخرى.
- ✓ "تجانس" الاستهلاك: العديد من المتلقين للتحويلات، وخاصة في المناطق الريفية لديهم دخل متغير للغاية، تسمح التحويلات المالية بمطابقة أفضل بين الدخل والإنفاق، حيث يؤدي الاختلال في المواءمة بينهما إلى تهديد البقاء و/أو تحمل الديون.
- ✓ التعليم: في العديد من البلدان النامية التعليم مكلف على جميع المستويات، ومهما كانت الالتزامات الرسمية للدولة يمكن أن تسمح التحويلات بدفع الرسوم المدرسية، ويمكن كذلك أن توفر الأموال اللازمة للأطفال للذهاب إلى المدرسة بدلا من العمل من أجل بقاء الأسرة.

- ✓ الإسكان: إن استخدام التحويلات المالية لبناء وتحديث وإصلاح المنازل أمر بارز في العديد من الظروف المختلفة على نطاق واسع.
- ✓ الصحة: يمكن استخدام التحويلات للحصول على الرعاية الصحية الوقائية كما هو الحال مع التعليم، وغالبا ما تكون الرعاية الصحية بأسعار معقولة غير متوفرة في العديد من البلدان المتلقية للتحويلات.
- ✓ دين: يعتبر الاستعباد للمقرضين تجربة شائعة جدا للكثيرين في العالم النامي، وتعمل التحويلات على سداد الديون ووسائل تجنب الاقتراض من خلال توفير الدخل البديل وتدفقات الأصول.
- ✓ الإنفاق الاجتماعي: تشمل الاحتياجات اليومية نفقات "اجتماعية" مختلفة لا يمكن تجنبها، ويمكن استخدام التحويلات لتغطية نفقات الزواج والالتزامات الدينية، وتكاليف الجناز والتكاليف ذات الصلة.
- ✓ بضائع المستهلكين: تسمح التحويلات بشراء السلع الاستهلاكية من السلع الأكثر تواضعا وتوفير العمالة، إلى تلك السلع الترفيهية التي تجعل الحياة أكثر ثراء.
- ✓ أما بالنسبة للدول فهي الأخرى تستفيد من التحويلات كآلاتي:
- ✓ الأموال المحولة تخلق دخلا وبالتالي هي تحفز النشاط الاقتصادي للبلد.
- ✓ التخفيف من أزمات ميزان المدفوعات.
- ✓ الطلب على العملة وبالتالي تدفق العملات الأجنبية وهو ما من شأنه زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ توفر التحويلات نعمة محتملة للتنمية المالية للبلد: تدفق من الأرباح يتم استغلالها للإدخار والاستفادة من الائتمان الرسمي والمنتجات الأخرى.
- وبالرغم من أن كل هذه الإيجابيات إلا أن من المهم أن ندرك أن مثل هذه المدفوعات هي الوجه الآخر لفقدان العمالة في الخارج، علاوة على ذلك غالبا ما يكون هذا العمل هو الأكثر مهارة. ويمثل هذا مظهر من مظاهر "هجرة العقول" التي هي سمة من سمات التفاعل بين العالمين الغني والفقير على نطاق أوسع، حيث تؤدي هجرة اليد العاملة هذه إلى نقص المهارات في محليا وتفرض تكاليف بشرية كبيرة على الأشخاص الذين يجبرون على الابتعاد عن أسرهم ومجتمعاتهم. كما أن قضية المنافسة على الوظائف من الهجرة الداخلية في البلدان المستقبلية للعمالة هي مفاتيح نجاح أجندة الهجرة العالمية، فأحيانا قد تزيد التحويلات من عدم المساواة لأن الأغنياء هم الذين يمكنهم الهجرة وإرسال التحويلات، مما يجعل المتلقين أكثر ثراء (Maimbo & Dilip, 2005, p. 17).

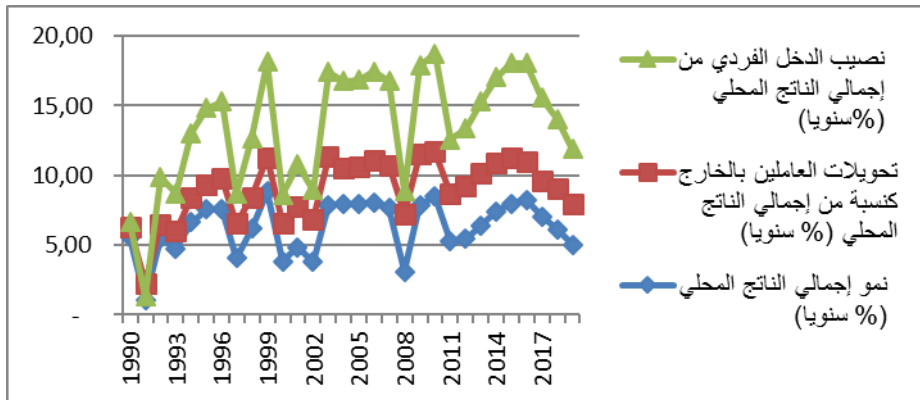
4. أداء النمو الاقتصادي في ظل تدفق تحويلات العاملين بالخارج في الهند:

يعتبر الاقتصاد الهندي من الاقتصاديات الناشئة التي أصبحت تهدد عروش الاقتصاديات العالمية الكبرى كالاقتصاد الأمريكي حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين، أين بدأت الدولة الهندية في التخلي عن تدخلها الشمولي في الاقتصاد، وإعطاء حرية للقطاع الخاص بعد أن كانت على حافة الإفلاس، فمنذ ذلك حين أصبح النمو الاقتصادي المتسارع للهند محط اهتمام العالم بأسره، كما تعد الهند حاليا أكبر متلق لتحويلات العاملين في العالم، حيث قدمت أرباح الهنود المغتربين دعما حيويا لميزان المدفوعات في الهند لعدة عقود، وعلى وجه الخصوص فقد خففت من تأثير صدمات النفط في سنوات 1973 و 1979 و 1990-1991 من خلال التخفيف من احتياطات النقد الأجنبي، وتنعيم الاستهلاك المحلي والاستثمار. كما أنه خلال الفترة 2001-2003، لعبت تحويلات العمال دورا بارزا في تحويل الحساب الجاري من العجز التقليدي إلى الفوائض المتواضعة، وكانت تحويلات العمال هي أكبر مكون للإيرادات الحالية بعد الصادرات السلعية والتي مولت أكثر من 15% من المدفوعات الجارية خلال هذه الفترة، وهي تعادل مدفوعات خدمة الديون لأكثر من عام (1) (Debabrata Patra & Kapur, 2003, p. 1).

من خلال ما سبق سنحاول في هذا الجزء معرفة واقع تدفق تحويلات العاملين بالخارج في الهند خلال الفترة 1990-2019 مقارنة بأداء النمو الاقتصادي والمعبر عنه بمؤشر نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنويا وهذا من خلال الشكل رقم (1) الموالي:

الشكل رقم (1): تطور حجم تدفق تحويلات العاملين بالخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

في الهند للفترة 1990-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية بالبنك الدولي.

من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة نصيب الدخل الفردي من الناتج بقيا بين الارتفاع والانخفاض على طول الفترة الممتدة من 1990-2018. وعرف نصيب الفرد الهندي من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا في الفترة 1990-1992، أي أنه عرف نسبا ضعيفة من حجم الناتج المحلي الإجمالي والذي يرجع أساسا إلى سياسة الاقتراض التي اعتمدها الهند في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات مع انخفاض مستمر لنصيب الدخل الفردي معا، الأمر الذي أدى بالبلد إلى التوجه نحو سياسة التحرير الاقتصادي أين بدأ التحسن في نصيب الدخل الفردي والناتج بداية من سنة 1994، ومرد ذلك إلى أن البلد عمد إلى تحرير سعر صرف الروبية الهندية سنة 1993، وما تولد عنه من انتعاش للاقتصاد الهندي إلى غاية نهاية سنة 1997. بعدها انخفض متوسط نصيب الفرد إلى 2.12 %، كما انخفض الناتج المحلي بأكثر من النصف على ما كان عليه سنة 1996 بنسبة 4.05 %، بسبب أزمة النمر الآسيوية والتي كان لها تأثير إلى غاية سنة 2002. وأمام هذا الواقع ونتيجة للإصلاحات التي اعتمدها الهند لإعادة هيكلة اقتصادها على جميع الأصعدة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، ظلا نصيب الفرد والناتج المحلي الإجمالي في ارتفاع إلى غاية سنة 2008 ليعاودا الانخفاض مرة أخرى وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية آنذاك، حيث كان متوسط نصيب الفرد 1.35 %، والناتج المحلي الإجمالي 3.09 %، ليعاودا الارتفاع مجددا سنة 2009. إلا أنهما شهدا مرة أخرى انخفاضا محسوسا خلال الفترة 2011-2013 بسبب ارتفاع أسعار النفط التي أثرت على نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الهندي، ثم عاودا الارتفاع مجددا خلال الفترة 2014-2018 رغم انخفاض أسعار النفط. فيما عاودا الانخفاض سنة 2019 بسبب تداعيات أزمة فيروس كورونا (COVID-19). وفي هذا السياق فقد صنفت الهند في المرتبة 131 سنة 2019 من ناحية متوسط نصيب الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط الدخل الفردي حسب القدرة الشرائية حوالي (\$6.96)، أما من ناحية الناتج المحلي الإجمالي فقد صنفت في المرتبة السابعة (07) وذلك حسب تقرير البنك الدولي.

ومن جهة أخرى وبالنسبة لتحويلات العالمين بالخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فملاحظ أنه كان منخفضا في الفترة 1990-1995، ليعاود الارتفاع سنة 1996 نتيجة أثر تحرير سعر الصرف في الهند، وظل هذا الارتفاع مستمرا خلال الفترة 2012-2015 بشكل متزايدا بسبب ارتفاع أسعار النفط. وبعد انخفاض أسعار النفط في الفترة 2016-2019، انخفضت كذلك التحويلات خلال هذه الفترة، كون أغلب العمالة الهندية المتواجدة في دول الخليج النفطية والتي تمثل بما أكثر من 50 % من مجموع العمالة. وبالرغم من كل ذلك أدت مساهمة العمال المهاجرين من ذوي المهارات العالية ومنخفضة المهارات، بالهند أن

تصبح أكبر متلق للتحويلات المالية في العالم، وهو الأمر الذي دفعنا من خلال هذه الدراسة لمعرفة طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين هذه التحويلات والنمو الاقتصادي في الهند.

4. الإطار التطبيقي القياسي للدراسة:

قصد الوصول إلى نتائج واضحة حول العلاقة السببية بين تحويلات العاملين بالخارج والنمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، سوف نعتمد على التحليل القياسي للسلاسل الزمنية للمتغير الممثل في تحويلات العاملين بالخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (TRF) ومتغير نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPG).

1.4 معالجة وتحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

1.1.4. إستقرارية السلاسل الزمنية:

قصد معالجة سلاسل البيانات المستخدمة في الدراسة، قمنا باختبار إستقرارية كل من سلسلة تحويلات العاملين بالخارج (TRF) وسلسلة متغير نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPG) في الهند خلال الفترة 1990-2019 باستخدام برنامج Eviews 10 بالاستعانة بالبيانات المدرجة في الملحق (4)، بعد اختيار درجة الإبطاء 0.01. والجدول رقم (1) يوضح نتائج الاختبار التالية:

الجدول رقم (1): نتائج اختبار إستقرارية السلسلتين

KPSS			PP			ADF			المتغيرات
القرار	الفرق الأول	عند المستوى	القرار	الفرق الأول	عند المستوى	القرار	الفرق الأول	عند المستوى	
I(1)	0.50	0.30	I(1)	-11.10	-0.73	I(1)	-8.11	-1.03	GDPG
I(1)	0.34	0.53	I(1)	-14.29	-1.74	I(1)	-5.30	-1.90	TRF

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

من خلال نتائج الجدول رقم (1)، نلاحظ أنه بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة في سلسلتي مؤشر تحويلات العاملين بالخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (TRF) ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPG)، في كل من اختبار (Augmented Dickey-Fuller) واختبار (Phillip-Perron) واختبار (Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, Shin)، أن السلسلتين غير مستقرتين في المستوى (Level). وعند إجراء الاختبارات جذر الوحدة بعد أخذ الفرق الأول أصبحت مستقرة (Stationary) عند الفرق الأول I(1)، ومنه يمكن المرور إلى بقية الاختبارات الأخرى الموالية.

2.1.4. مصفوفة الارتباط:

من أجل معرفة علاقة الارتباط بين متغير تحويلات العاملين بالخارج ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2019، سوف نقوم باختبار بيرسون بالاعتماد على برنامج Eviews 10، حيث تم الحصول على مصفوفة الارتباط الموضحة في الشكل رقم (2):

الشكل رقم (2): نتائج اختبار الارتباط بين المتغيرين

Correlation		
	GDPG	TRF
GDPG	1.000000	0.194483
TRF	0.194483	1.000000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

من الشكل رقم (2) نلاحظ أن علاقة الارتباط بين متغير تحويلات العاملين بالخارج (TRF) ونمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPG) هي علاقة ضعيفة جدا، فهي تتراوح ما بين 0 و 0.25 بقيمة 19% وهي علاقة طردية ضعيفة موجبة.

3.1.4. اختبار السببية لجرانجر:

قمنا باختبار العلاقة السببية بين متغير تحويلات العاملين بالخارج ومتغير النمو الاقتصادي المعبر عنه بمؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت نتائج الاختبار كما هي موضحة في الملحق رقم (1): وتشير نتائج اختبار العلاقة السببية أنه في حالة اتجاه السببية من متغير نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى متغير تحويلات العاملين بالخارج، نجد أن القيمة الإحصائية لفيشر تساوي 0.63 بقيمة احتمالية تقدر بـ 0.432، أي أنها أكبر من مستوى المعنوية 0.05، مما يدل على عدم وجود علاقة سببية من نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تحويلات العاملين بالخارج. في حين نلاحظ أن في حالة اتجاه العلاقة السببية من متغير تحويلات العاملين بالخارج إلى متغير نمو الناتج المحلي الإجمالي، نجد أن قيمة إحصائية فيشر تساوي 0.42 بقيمة احتمالية تقدر بـ 0.042 أي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يعني أن التغيير في تحويلات العاملين بالخارج يسبب التغيير في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعلى ضوء كل هذا يمكن القول أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد، أي أن التغيير في تحويلات العاملين بالخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يتسبب في التغيير في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ولكن بنسبة تأثير ضعيفة جدا يمكن أن تكون منعدمة بحكم أن علاقة الارتباط كانت ضعيفة بين المتغيرين والتي قدرت بـ 19%. وعليه سوف نقوم بإجراء تقدير الانحدار للمتغير المستقل الممثل في تحويلات العاملين بالخارج والمتغير التابع الممثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي للمعادلة (1)، ونتائجه موضحة في الملحق رقم (2).

$$\text{GDPG} = 5.1210 + 0.42580 \cdot \text{TRF} \dots\dots\dots (1)$$

من خلال المعادلة رقم (1) ونتائج تقدير اتجاه السببية في الملحق رقم (2)، يتضح أنه في حالة زيادة نسبة واحدة من تحويلات العاملين في الناتج المحلي الإجمالي سوف تزيد نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 0.42%، كما تشير قيمة معامل التحديد R^2 إلى 0.03 وهي قيمة ضعيفة جداً أي أن متغير تحويلات العاملين بالخارج تفسر التغير في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3% و 93% تعود لعوامل أخرى تدخل في تفسير نمو الناتج المحلي الإجمالي غير تحويلات العاملين بالخارج.

4.1.4. اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن:

بعد معرفة العلاقة السببية واتجاهها بين متغيري تحويلات العاملين بالخارج ونمو الناتج المحلي الإجمالي، سوف نقوم بإجراء اختبار التكامل المتزامن من أجل معرفة ما إذا كانت توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين تحويلات العاملين بالخارج ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند. وبينت نتائج الاختبار موضحة في الملحق رقم (3) أنه يمكن قبول الفرضية العدمية ($r=0$)، كون القيمة الاحتمالية لجوهانسون أكبر من 0.05، أي عدم وجود التكامل المتزامن عند مستوى معنوية (5%) لأن قيم الأثر أصغر من القيم الحرجة، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين تحويلات العاملين بالخارج ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند، طالما أن هذا الاختبار لم يتحقق لا يمكن المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ الذي يهتم بالعلاقات التوازنية القصيرة الأجل.

2.4 تفسير نتائج الدراسة القياسية:

على ضوء نتائج الدراسة القياسية حول العلاقة الموجودة بين تحويلات العاملين في الخارج ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2019، وباعتماد على مصفوفة الارتباط واختبار السببية وأسلوب التكامل المتزامن أو المشترك، وتحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ أو متجهات تصحيح الخطأ، دلت نتائج مصفوفة الارتباط على وجود علاقة ارتباط طردي ضعيفة بين متغير تحويلات العاملين بالخارج ونمو الناتج المحلي الإجمالي، كما دل اختبار استقرار السلسلتين أنها غير مستقرة عند مستوى (Level) ولكنها مستقرة في فرق الأول عند مستوى 5%، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)). كما دل اختبار جوهانسن على عدم وجود تكامل متزامن بين تحويلات العاملين ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وبالتالي لا نستطيع المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ لتبيان العلاقة القصير بين المتغيرين، أما اختبار السببية فقد دلت نتائجه على أن التغير والزيادة في تحويلات العاملين بالخارج يسبب التغير والزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ولاكن بنسبة ضعيفة، أي أنه توجد علاقة سببية في

اتجاه واحد، أي أن زيادة نسبة مئوية واحدة في تحويلات العاملين بالخارج تسبب الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.42%، وهو ما ثبت في اختبار الارتباط بالعلاقة الضعيفة المقدرة بـ 19%.

في ظل هذه النتائج تم تحقق وتأكيد الفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من تحويلات العاملين بالخارج ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالهند، والتغير في تدفق تحويلات العاملين بالخارج كان وراء التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالهند.

5. الخاتمة:

تعد تحويلات العاملين بالخارج من أهم مصادر الدخل الخارجية ولها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الهند، كما تشير هذه الدراسة إلى وجود علاقة مشتركة مهمة بين التحويلات والنمو الاقتصادي في الهند. كما تعود العلاقة الإيجابية بين تحويلات العاملين بالخارج والنمو الاقتصادي إلى الدافع الإثاري للتحويلات، بينما تحدد الدافع الإنتاجي إذا كان مرتبطاً بشكل إيجابي في بعض الأحيان، حيث من المتوقع أن تكون تحويلات العاملين بالخارج أكبر مصدر للعملة الأجنبية يمكن أن تكون لها فوائد في دعم النمو الاقتصادي إلى أعلى مستوياته في الهند.

وعلى ضوء ما تم معالجته في هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها ما يلي:

– النتائج النظرية:

- ✓ تعد الهند أكبر متلقي لتحويلات العاملين بالخارج.
- ✓ تعد تحويلات العاملين بالخارج مصدراً مهماً للدخل بالنسبة للهند لما لها من أثر واضح على نمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي.
- ✓ تعد منطقة الخليج العربي أكبر منطقة تتواجد بها اليد العاملة الهندية. وفي هذا الإطار فإن أي تأثير لاقتصاديات دول هذه المنطقة سيؤثر مباشرة على هذه التحويلات بصفة أكبر بالهند وبالتالي على حجم تدفقات هذه التحويلات.

– النتائج التطبيقية:

- ✓ عدم استقرار كل من سلسلة متغير تحويلات العاملين بالخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وسلسلة متغير نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى واستقرارها عند الفرق الأول.
- ✓ وجود علاقة طردية ضعيفة بين مؤشر تحويلات العاملين بالخارج كنسبة مئوية من الناتج المحلي ومتغير نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند خلال الفترة المدروسة (1990-2019) بمقدار 19%.
- ✓ وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من متغير تحويلات العاملين بالخارج كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي باتجاه متغير نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند.

- ✓ التغير والزيادة في تحويلات العاملين بالخارج بنسبة واحدة في الناتج المحلي الإجمالي يسبب التغير والزيادة في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.42% في الهند.
- ✓ عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغير تحويلات العاملين بالخارج ومتغير نمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند.
- لقد أخذ موضوع تحويلات العاملين بالخارج اهتماما واسعا من طرف حكومات اقتصاديات الدول النامية، حيث أصبحت تشكل أحد أهم التدفقات المالية الخارجية باعتبارها مصدرا مهما وثابتا للعملة الأجنبية في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وتعتبر الهند أحد أكبر الدول التي تتلقى تحويلات عاملها بمختلف الدول في العالم حيث نقترح كتوصيات مايلي:
- ✓ الاهتمام بفتة العاملين بالخارج بالنسبة للدول النامية من خلال منح تسهيلات بنكية وقنوات الكترونية سريعة في النظام المصرفي للبلد المتلقي، مع فرض رسوم مثالية لصالح هذه التحويلات.
- ✓ فتح باب الاستثمار في هذه الدول خاصة بالنسبة للعاملين بالخارج للاستثمار في البلد الأم مع ضرورة إنشاء أطر قانونية تشجع على ذلك.
- ✓ إعطاء البنوك المحلية تسهيلات لفتح فروع لها بالخارج في إطار سياسة تقديم خدمات تشجع العاملين بالخارج لتحويل أكبر قدر ممكن من هذه التحويلات، وكذا تسهيلات على مستوى الحدود الدولية لتدفق أنواع أخرى من التحويلات خاصة المادية منها في إطار قانوني مشروع.

المراجع:

1. **Burcu Özcan**, *The Relationship between Workers' Remittances and Real Exchange Rate in Developing Countries*, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 80, 2011.
2. **Catalina Amuedo Dorantes and Susan Pozo**, *Workers' Remittances and the Real Exchange Rate: A Paradox of Gifts*, World Development, Vol. 32, No. 8, 2004.
3. **Debabrata Patra Michael and Kapur Muneesh**, *India's Worker Remittances: A User's Lament about BOP Compilation*, Sixteenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics . Washington, 2003.
4. **El Sharif Attou**, *A Standard Study of Attracting Foreign Capital to Algeria, in Light of the Corner Hypothesis of the Exchange Rate System*, North African Economics Journal, Issue 06, 2009.
5. **FMI**, *Balance of Payments Manual* 5, International Monetary Fund, Washington, 1993.
6. **Haid Hamid**, *A Standard Study of the Relationship of Exports with Economic Growth in Algeria for the Period 1996-2015*, Journal of North African Economies, 2018.
7. **Lakshmi Kalyanaraman**, *Workers' Remittances to India – Stylized Facts*, SSRN Library, 2010.
8. **Samuel Munzele Maimbo and Dilip Ratha**, *Remittances Development Impact and Future Prospects*, Library of Congress Cataloging-in-Publication, 2005.

9. **Matteo Bugamello and Francesco Paterno**, *Do Workers' Remittances Reduce the Probability of Current Account Reversals?*, World Development Vol. 37, No. 12, 2009.
10. **Michael Batu**, *International Worker Remittances and Economic Growth in a Real Business Cycle Framework*, Structural Change and Economic Dynamics .Volume 40, 2017.
11. **Muhammad Shukri Al-Jamasy**. *Regression and Correlation Analysis*, Website: <https://bit.ly/34f57Uc> (Date of viewing the site 17/08/2020).
12. **SayedSoroosh Azizi**, *The Impacts of Workers' Remittances on Human Capital and Labor Supply in Developing Countries*, Economic Modelling, Volume 75, 2018.
13. **Sean Turnell, Alison Vicary and Wylie Bradford**, *Migrant-worker Remittances and Burma: An Economic Analysis of Survey Results*, Macquarie University, Sydney, Australia, 2008.
14. **United Nations Economic Commission for Europe**, *Impact of Globalization on National Accounts*, unece, New York and Geneva, 2011

الملاحق:

الملحق (1): نتائج اختبار العلاقة السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/07/20 Time: 14:41
Sample: 1990 2019
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDPG does not Granger Cause TRF	29	0.63470	0.4329
TRF does not Granger Cause GDPG		4.56398	0.0422

المصدر: مخرجات برنامج 10 Eviews.

الملحق (2): نتائج تقدير اتجاه السببية

Dependent Variable: GDPG
Method: Least Squares
Date: 09/09/20 Time: 15:03
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.121001	1.143084	4.479988	0.0001
TRF	0.425806	0.405863	1.049137	0.3031
R-squared	0.037823	Mean dependent var		6.265000
Adjusted R-squared	0.003460	S.D. dependent var		1.881780
S.E. of regression	1.878521	Akaike info criterion		4.163187
Sum squared resid	98.80759	Schwarz criterion		4.256601
Log likelihood	-60.44781	Hannan-Quinn criter.		4.193071
F-statistic	1.100689	Durbin-Watson stat		1.863698

المصدر: مخرجات برنامج 10 Eviews.

الملحق (3): نتائج اختبار التكامل المتزامن

Causal Relationship between Remittances and Economic Growth in India: An Empirical Study (1990-2019)

Date: 09/07/20 Time: 15:34
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend
Series: GDPG TRF
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.315674	10.90162	12.32090	0.0854
At most 1	0.009973	0.280641	4.129906	0.6570

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.315674	10.62098	11.22480	0.0637
At most 1	0.009973	0.280641	4.129906	0.6570

المصدر: مخرجات برنامج 10.Eviews.

الملحق (4): بيانات متغيرات الدراسة

السنة	تحويلات العاملين بالخارج كنسبة من الناتج المحلي (TRF)	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPG)
1990	0,74	5,53
1991	1,22	1,06
1992	1,01	5,48
1993	1,26	4,75
1994	1,79	6,66
1995	1,73	7,57
1996	2,23	7,55
1997	2,48	4,05
1998	2,25	6,18
1999	2,42	8,85
2000	2,75	3,84
2001	2,94	4,82
2002	3,06	3,80
2003	3,46	7,86
2004	2,64	7,92
2005	2,70	7,92
2006	3,01	8,06
2007	3,06	7,66
2008	4,17	3,09
2009	3,67	7,86
2010	3,19	8,50
2011	3,43	5,24
2012	3,77	5,46
2013	3,77	6,39
2014	3,45	7,41

8,00	3,28	2015
8,26	2,73	2016
7,04	2,60	2017
6,12	2,90	2018
5,02	2,89	2019

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية من خلال الرابط التالي:

<https://bit.ly/2HMJzXj>